المعجم في ميزان تعليمية الترجمة المتخصّصة

The dictionary in the specialized translation teaching

أ. حسينة لحلو*

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى وضع المعجم المختص في ميزان تعليمية الترجمة بوصفه أداة أساسية لا يمكن للمترجم ولا للمتعلم في الترجمة الاستغناء عنه، وذلك ببيان نقاط القوة ونقاط الضعف فيه على ضوء مجموعة من المبادئ الترجمية التي تؤسس للعلاقة بين المصطلحية والترجمة مع التركيز على ظاهرة الترادف المصطلحي أساسا.

الكلمات المفتاحة: المعجم المختص، الترجمة، الترادف المصطلحي.

Le dictionnaire spécialisé à l'épreuve de la didactique de la traduction

Résumé:

Cet article vise à mesurer l'efficacité du dictionnaire spécialisé du point de vue de la didactique de traduction, étant un outil indispensable aussi bien au traducteur qu'à l'apprenti–traducteur. Il sera question d'en relever les points positifs et les points négatifs à la lumière de quelques principes traductologiques qui régissent la relation entre la terminologie et la traduction tout en mettant en exergue, essentiellement, le phénomène de la synonymie terminologique.

Mots clés : dictionnaire spécialisé, traduction, synonymie terminologique.

إن تعليم الترجمة، لا سيما المتخصصة منها، يحتاج إلى مجموعة من الأدوات البيداغوجية التي تساعد المعلم على ترسيخ مبادئ الترجمة السليمة وترافق المتعلم في إنجاز تمارين الترجمة. ولعل أهم هذه الأدوات المعاجمُ بكل أقسامها ونطاقات تخصصها والتي يشير بها المعلم على المتعلم.

ومما لا يختلف فيه اثنان ممن يعلّم الترجمة المتخصصة أن نجاح المهمة التعليمية مرهون بمجموعة من الشروط التي ينبغي أن تتوفر في المعلم ومجموعة من الشروط الأخرى التي يفترض بالمعاجم المتخصصة أن توفرها للمتعلم الذي يعود إليها للاطلاع على المقابلات بالعربية ويلجأ إليها لحل مشاكل ظرفية تواجهه وهو يترجم نصا متخصصا.

بيد أن تجربتنا في أرض الواقع ونحن نتعامل مع المتعلمين في درس الترجمة المتخصصة، قد تركت لدينا مجموعة من الانطباعات عن تلك المعاجم وطريقتها في تقديم المقابلات العربية، وجعلتنا نعيد النظر في فاعليتها الكاملة. وإذا كانت تملك نقاط قوة كثيرة فإنها بالمقابل تنصرف عن الدقة في مواضع وتتبنى آفة التعدد المصطلحي في مواضع أخرى، وهي مظاهر من شأنها أن تعيق مسار التعلم وتصعّب مهمة المعلم. وها نحن نود تقاسم تجربتنا الميدانية مع المعاجم المختصة، الاقتصادية منها تحديدا، ونسعى إلى بيان محاسنها ومساوئها على ضوء المبادئ التعليمية، حيث سنقيس درجة استجابة هذه المعاجم لشروط الفعل الترجمي ومدى تماشيها مع طبيعة الاستراتيجيات التي تتاح للمترجم، وفي حالتنا هذه، المتعلم في درس ترجمة متخصصة.

الإطار النظري: ذكر لبعض مبادئ تعليم الترجمة المتخصصة:

تتمثل القاعدة النظرية لهذه الدراسة في مجموع الأسس والمبادئ التي ذكرها بعض منظري الترجمة أرسوها بفعل التطبيق والممارسة في الميدان، وما فتئوا يركزون عليها في حديثهم عن تدريس الترجمة المتخصصة، وهي مقومات نعمل على تكريسها وتلقينها للمتعلمين في قاعة الدرس، وفيما يلي بعض ما يتعلق منها بالبحث في المصطلحات، على سبيل الذكر لا الحصر:

-مبدأ تخصيص المصطلح الواحد للمفهوم الواحد وذلك تبعا لتعريف المصطلح على أنه الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية ذات مفهوم مفرد أو مركب استقر معناها أو بالأحرى استخدامها وحدد في وضوح ،هو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى، ويرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرع محدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري، لهذا، فإن طبيعة النص المتخصص وغايته يفرضان الدقة والصرامة في انتقاء المقابل وهذا مبدأ يتنافى مع الفوضى الاصطلاحية الحاصلة في الميدان و التي يسببها الترادف. الذي يعد ظاهرة محمودة في اللغة العادية غير أنه عكس ذلك في لغة الاختصاص لأنه يتنافى مع مبدأ الدقة المصطلحية.[1] ونعني به ورود أكثر من مقابل عربي واحد لمصطلح أجنبي واحد، و إذا كان بعض علماء المصطلح يعتبرون هذه الظاهرة تنوعا و إثراءً للمعجم العربي، ينم عن اكتفاء في الوعاء المفاهيمي العربي فإن البعض الآخر و الذي نميل إلى تبني نظرتهم، يرون فيه آفة تضرب بالمعجم الذهني العربي وتصيبه بالتخمة، على حد تعبير سعيدة كحيل[2]، وتنم عن التردد حينا والتحفظ والتخوف حينا آخر وهو دليل قاطع على الحرفية العمياء في نقل المصطلحات الأصلية متعددة المعاني(mots polysémiques) وهذه

المقابلات المتعددة تتحول بفعل الاستعمال إلى مرادفات مصطلحية تخلي المعجم المختص من الدقة وتفرغه من سمة أحادية المفهوم والتسمية (monoréférentialité) .

-مبدأ احترام البعد الزمني والمكاني للمصطلحات، فمن غير الممكن أن يشير المعلم على المتعلم بالاستعانة في الترجمة بقواميس أو معاجم قد تجاوزها الزمن أو الاطلاع على معاجم ليست موجهة للقراء الذين ينتمون إلى البلد الواحد، فمن المعلوم وجود اختلافات تدريجية في التوظيف الاصطلاحي ما بين المشرق والمغرب وما بين بلدان المغرب العربي ذاتها بحكم عوامل مختلفة (اجتماعية، ثقافية، اقتصادية وتاريخية) لا بد أن يحسب لها حساب.

-مبدأ الاستعانة باللغة الثالثة أو المحايدة التي ليست بلغة المتن ولا بلغة الهدف، في البحث الوثائقي. وبما أن البحث في المعاجم المتخصصة يعتبر جزءا مهما من التوثيق، فإن ورود لغة ثالثة في المعجم يضفي له قدرا من الفعالية والاستجابة للمتطلبات التدريسية وذلك تماشيا مع المحيط اللغوي الذي يتواجد فيه المتعلم ودور كل لغة في بناء الصرح المفاهيمي لديه.[3]

-مبدأ الاحتكام إلى الاستعمال وجعل المعجم آخر الحلول وذلك تماشيا مع المبدأ القائل إن الاستعمال هو من يقرر وليس الوضع وعلى أساس أن المشاكل الترجمية في جوهرها مفاهيمية وليست لغوية[4]. هذا المبدأ يجعل المعاجم التي تتوفر على تعريفات للمفاهيم أفضل وأنجع من المعاجم التي تكتفي بإيراد المقابلات، لأن الاطلاع على تعريف المصطلح يوسع دائرة الفهم ويسهل عملية تفكيك الدلالات على أن يتوفر في هذا التعريف الوضوح والإيجاز والملاءمة[5].

إن المبادئ المذكورة توحي أن المعجم المختص ليس بالحل المثالي دائما عكس ما يظنه أغلب المتعلمين في الترجمة، وأن التعامل معه لا بد أن يتم بحذر وتحفظ مهما بلغت درجة تخصصه في مجال معين، وهذا أمر سنثبت مدى صحته من خلال الدراسة التطبيقية الآتية.

الإطار التطبيقي للدراسة:

تسعى دراستنا هذه إلى الإجابة عن السؤال التالي: ما مدى استجابة المعجم المدونة للمبادئ التعليمية للترجمة المتخصصة والتي سبق ذكر بعضها؟

نحن ننطلق من فرضية تقول إن هناك نقاط قوة تحسب للمعجم وهناك نقاط ضعف تحسب عليه يشاركها مع معاجم أخرى، وينبغي استدراكها واستبدالها بنقاط قوة تجعله أقرب إلى الفعالية منه إلى السلبية، على أننا نعتقد أن الجزء الأكبر من المشاكل هي على مستوى النقل إلى العربية.

إن الإجابة عن السؤال المطروح تتطلّب منّا اختيار معجم مختص نتخذه مدونة لدراستنا، ولقد ارتأينا أن يكون معجما رقميا مع وجود طبعة ورقية أصلية له وهذا توخيا لبعض المحاسن العامة التي تكتسيها المعاجم الرقمية من حيث الوفرة وسرعة الأداء.

يتعلق الأمر ***بمعجم مصطلحات الحسابات القومية"*** الصادر عن *مجلس الوحدة الاقتصادية العربية* بالتعاون مع *اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا* والذي تم الاعتماد فيه على المصطلحات الواردة في نظام الحسابات القومية لعام 1993 بدرجة أساسية، بالاستفادة من الأنظمة والأدلة المتعلقة بالموضوع والصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية.[6] وفي ظل استحالة دراسة المعجم بكل مداخله، عمدنا إلى مسرد المصطلحات الواردة في آخره مرتبة حسب حروف الأبجدية الفرنسية، والذي يتضمن كذلك المقابلات بالإنجليزية وهي كفيلة بتمثيل المعجم بأكمله، بما أنها نفسها التي وردت في متنه لنفضي إلى صيغة مدونة تخدم أغراض الدراسة الحالية. وبعد النظر في مجموع المصطلحات الأصلية الواردة فيه وكذا المقابلات العربية المقترحة، تمكننا من جمع بعض نقاط القوة وبعض نقاط الضعف من وجهة نظر تعليمية الترجمة أي من حيث تلاؤم المعجم مع متطلبات الترجمة المتخصصة.

1-نقاط القوة:

ينطوي المعجم المدروس على مجموعة من الإيجابيات ويحقق بعض الشروط المطلوبة مما قد يشجع المعلم على اللجوء إليه والإشارة على المتعلمين بالاستعانة به، ولقد تمثلت نقاط القوة فيما يلي:

أولا: توفره في شبكة الإنترنت مجانا، وذلك ما يجعل منه مرجعا سهل الاطلاع و في متناول جميع فئات المتعلمين.

ثانيا: كونه يقدم تعريفات للمفاهيم التي تحيل عليها المصطلحات بالعربية، وهذا مكسب مهم لهذه اللغة إذ يمكّن التعريف الواضح لكل مصطلح المتعلم من تبيّن المفهوم وتمييزه وتجاوز مجرد ترجمة المصطلح إلى استيعاب المضمون، وذلك ما يتماشى مع فكرة تطابق المسمى والتسمية.

ثالثا: كونه معجما ثلاثي اللغة أي أنه ينطلق، حسب الترتيب اللغوي الجزائري، من اللغة الأجنبية الثانية (الإنجليزية) ويمر باللغة الأجنبية الأولى (الفرنسية) ليصل إلى اللغة الأولى (العربية)، وهذا بحد ذاته يعتبر مكسبا للمتعلم الجزائري وذلك لاعتبارين اثنين هما:

- ورود المقابل باللغة الفرنسية في الوسط بين اللغة الإنجليزية التي تبدو بعيدة عنه نسبيا وبين اللغة العربية التي، ورغم كونها لغة تعلمه الأولى، تعاني مشاكل مصطلحية كثيرة هو على علم بها، وهذا الأمر يطمئن المتعلم ويشعره بالأمان المصطلحي، لأنه يستأنس بالفرنسية التي تقرب المفهوم الإنجليزي إلى ذهنه من جهة وتمكنه من تفقد صحة المقابل العربي من جهة أخرى.

- إدراج المعجم للمقابلات باللغة الفرنسية يعين المتعلم، في حالة تردده على التأكد من المرادف باللغة الفرنسية. وذلك استنادا إلى مبدأ اللغة الوسيطة أو الثالثة والتي تكون في حالة المتعلم في الوسط اللغوي الجزائري الفرنسية كونها الأقرب إلى العربية من الإنجليزية من حيث التوظيف اللغوي ونطاق الاستعمال المصطلحي.

2-نقاط الضعف:

يعاني المعجم مقابل نقاط القوة المذكورة، من مجموعة من السلبيات قد تجعل المعلم ينأى عنه ويمتنع عن ذكره للمتعلمين، ولعل أول نقطة ضعف تنتابه هي كونه معجما معدا من طرف هيئة جهوية لا تمثل جميع بلدان الوطن العربي، وكونه صادرا بالتعاون مع مجلس الوحدة العربية لا يعني أنه يغطي في المداخل العربية جميع المترادفات الجغرافية الموجودة والدليل أنه اقتصر في بعض المواضع على المصطلحات الموظفة في بلدان المشرق العربي دون المغرب العربي، ومن ذلك: المخرجات، كمبيالات، بوليصات التأمين، حسابات قومية... الخ.

وإذا كان هذا المشكل قابلا للحل بمجرد التأكد عن طريق المقارنة بين الاستعمالات، فإن مشاكل أخرى قد لا يكون حلها بهذه السهولة، وهي المتعلقة بالانصراف عن الدقة والدخول في دائرة الغموض الاصطلاحي الذي ينجم عن ظاهرة الترادف الاصطلاحي.

وإذا كانت سمة تعدد المعاني تختفي من على المصطلح بمجرد دخوله في مجال محدد، فإن سمة الترادف لا تزال تظهر في المعاجم ودليل ذلك ورود بعض المداخل الأجنبية متضمنة أكثر من مصطلح يكون الأول أصليا والثاني مرادفا له، مما يعني أن المفهوم الواحد له أكثر من تسمية واحدة في اللغة الواحدة حيث تعد التسمية الأولى هي الأصلية ثم نجد لها مرادفات مصطلحية (synonymes terminologiques).

وبعد معاينتنا للمسرد والمداخل الأجنبية (الفرنسية والإنجليزية)، لاحظنا اقتصار الترادف في حالتين اثنتين نوردهما في الجدول التالي:

المصطلح الأجنبي	المرادف المرفق
compte courant/ /current account	balance de paiement/ balance of payment
compte financier et de capital//capital and financial account	balance de paiement/ balance of payments

جدول رقم (1): حالات الترادف الواردة في المداخل الأجنبية

مقابل هاتين الحالتين، نجد المداخل العربية مكتظة بظاهرة الترادف الاصطلاحي، وفيما يلي قائمة ببعض المصطلحات التي طالتها هذه الآفة والتي وردت في المسرد من الجانب العربي دون ورودها في المداخل الأجنبية:

المقابل العربي (مع المرادف بين قوسين)	المصطلح الأصلي (فرنسي/ انجليزي)
النقود (العملة).	Numéraire/ currency
خطابات الضمان (خطابات الاعتماد).	Lettres de crédits/ letters of credit
وحدات قانونية (كيانات قانونية).	Personnes légales/legal entities
نزع الملكية (المصادرة).	Saisie sans Compensation / uncompensated seizures
حدود الإنتاج (دائرة الإنتاج)	Frontière de la production/ production boundary
مركز الاهتمام (المصلحة) الاقتصادي.	Intérêt économique/ economic interest
الغرض (الوظيفة).	Fonction/ purpose
ربعية الاستعمال الوسيط (مصفوفة الاستعمال الوسيط).	Quadrant d'emploi intermédiaire/ intermediate use quadrant.
سماح الدين (إلغاء الدين).	Remise de dette/ debt forgiveness
إعانات على كشف (جدول) المرتبات.	Subventions sur les salaires/subsidies on payroll
أرباح الحيازة (مكاسب الاقتناء).	Gains de détention / holding gains

الجدول رقم(2):

أمثلة عن ظاهرة الترادف الواردة في المداخل العربية دون المداخل الأجنبية

جدير بالذكر إن المصطلحات الواردة بين قوسين لم تصبح مرادفات للمقابلات إلا عن طريق النقل والترجمة ولا تصلح لتكون كذلك إلا في الإطار المصطلحي الضيق الذي أوجدت فيه وعلاوة على ذلك. خرجنا بمجموعة من الملاحظات:

-إن المداخل العربية تحاكي المداخل الفرنسية و/ أو الإنجليزية من حيث إيراد المرادفات الاصطلاحية حيث لا وجود لحالات اكتفت فيها بمقابل واحد لمصطلحين اثنين، وهذا يدل على تعلق المصطلحية العربية بقرينتيها تعلقا شديدا يمنعها من الاكتفاء بالمصطلح الواحد حتى وإن كان كفيلا من حيث المفهوم بالتعبير عن المقابلين الأجنبيين معا.

-إن أغلب المقابلات العربية المباشرة هي التي استحدثت عن طريق أسلوب من أساليب التعريب المباشرة كالاقتراض والمحاكاة والترجمة الحرفية، أما أغلب المرادفات الاصطلاحية التي توضع، بتحفظ بين قوسين فهي تلك التي استحدثت عن طريق التكافؤ الدلالي وكانت ثمرة اجتهاد المختصين في مجال التعريب الذين يسعون إلى خلق تسميات تشير مباشرة إلى المسميات من دون الاضطرار إلى المرور عبر التسميات الأجنبية. كما في الخانتين الخامسة والثامنة، وهذا السلوك يعبر عن عقدة لا تزال تلازم المختصين في تعريب المصطلح. ومثال ذلك:

Quadrant d'emploi intermédiaire

↓

ربعية الاستعمال الوسيط (مصفوفة الاستعمال الوسيط).

-إن بعضا من حالات الترادف الاصطلاحي المتعدد ناجمة عن العودة إلى المدخلين الفرنسي والإنجليزي ومحاولة إرضاء كليهما، كما كان ذلك في الخانة التاسعة من الجدول:

Remise de dette / debt **forgiveness**

↓ ↓

سماح الدين (**إلغاء** الدين)

بالإضافة إلى استخدام القوسين لإيراد المرادفات الاصطلاحية، فإن المعجم يلجأ إليها كذلك لأغراض أخرى منها ما يوضع للتعريف ومنها ما يوضع للتفصيل في الشرح أو التمييز، وفيما يلي بعض النماذج: ولقد رصدنا في ذلك بعض المواضع التي يرد فيها مصطلح أو عبارة اصطلاحية أو أية جملة مفيدة بين قوسين في الجانب العربي عدا حالة إيراد مقابل مرادف، أي زيادة على ما ورد في الأصل، وهذه بعض منها، جعلناها صنفين حسب الغرض الذي وظفت من أجله:

ما وضع للتعريف	ما وضع للشرح أو التمييز أو التفصيل
أنصبة (حصص الأرباح الموزعة)	ضرائب أخرى على الدخل (غير مصنفة في مكان آخر).
نزع الملكية (المصادرة) دون تعويض.	بضاعة الأمانة (بغرض البيع).
سندات ذات خفض عميق (المنخفضة تخفيضا كبيرا)	مكاسب الاقتناء المحايدة (بواسطة غير المقيمين).
سندات لا قسائم لها (سندات صفرية)	ناتج إجمالي محلي (من جانب الدخل)
إهلاك (استهلاك رأس المال الثابت).	مشروع متكامل رأسيا (عموديا)
إنفاق واستهلاك نهائي للحكومة (إنفاق الحكومة على الاستهلاك النهائي	أسعار مهمة اقتصاديا (أسعار ذات دلالة اقتصادية).

الجدول رقم (3):

أمثلة عن توظيف القوسين في المداخل العربية دون المداخل الأجنبية

إذا كان توظيف الأقواس للإيضاح أو الاستفاضة في المعنى أو إيفاء القارئ بتفاصيل تعينه على استيعاب المعنى أمرا محمودا في الترجمة، فإن ذلك ينطبق على الأفكار دون المصطلحات، أي على النصوص دون المعاجم، لأن المداخل المعجمية لا ينبغي أن يرد فيها غير المكافئ الدقيق سواء أ كان كلمة واحدة أم عبارة بأكملها دون تجاوز ذلك إلى حد يقلل من حركية المتعلم و يقطع استرسال عملية الفهم لديه في حالة عجزه عن تحديد وظيفة ما يرد بين القوسين بالنسبة للمصطلح خاصة أن المعجم، كما أسلفنا ذكره، يقدم في متنه تعريفات بالعربية. ، وورود ذلك في المعجم قد يشوش على المتعلم لأن ذلك قد يعقّد عليه الأمر بمقابل آخر و يضعه أمام خيارين: إما أنه يتبنى سلوك المعجم فيُتبع المصطلح بالمرادف بين قوسين في متن النص وهذا ما لا يتماشى مع مبدأ الدقة ، أو أنه يضطر للأخذ بالمصطلح الذي يراه أنسب للترجمة مع إمكانية الوقوع في سوء الاختيار الناجم عن قصور في التمييز بين المرادفين من حيث الفروق الدلالية ونطاق الاستعمال.

ثم إنه ليس كل ما ورد بين قوسين هو بالضرورة مرادف مستقل للمصطلح، بل هناك من الحالات التي يكون فيها طرفا في الدلالة الكلية للمصطلح أو العبارة المصطلحية، ومثال ذلك: تحويلات رأسمالية (عينا)/ تحويلات رأسمالية (نقدا). وهذا ما يدعونا للتساؤل عن جدوى وضع كل من الكلمتين بين قوسين رغم كونهما طرفا في الدلالة الأصلية للعبارة المصطلحية التي حظيت بمدخل مستقل. ونقترح أن تكون الترجمة كما يلي: تحويلات رأسمالية عينية/ تحويلات رأسمالية نقدية.

وما تجدر الإشارة إليه كذلك، هو إن وظيفة الأقواس ليست موحدة في جميع هذه المواضع، وهذا ما يشوش على المطلع ويجعله يحتار في حالة اعتماده المرادفات فتارة تجدها تحيل إلى مكافئ للمصطلح أو العبارة المصطلحية بأكملها بل إن هذا التعارض في الوظيفة قد يؤدي بالمتعلم أو حتى المحترف إلى الوقوع في سوء اختيار المقابل الذي يجده مناسبا، فقد يحمل دلالة ما بين القوسين على العبارة بأكملها في حين أنها لا تكافئ سوى جزء منها، ومثال ذلك في:

- سلع مستوردة (واردات السلع).
- الرقم القياسي المفرد (التصحيح المنفرد).

وحينا آخر نجدها تحيل إلى جزء واحد من العبارة فقط، أي تكون مرادفة لكلمة دون أخرى، كما في:

- مؤسسات لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات (الأسر المعيشية).

إذا كان المتعلم يتعامل مع هذا المفهوم لأول مرة، فقد يعتقد خطأً أنّ المؤسسات التي لا تهدف إلى الربح تدعى كذلك الأسر المعيشية.

خاتمة الدراسة وآفاقها:

كانت الغاية من الدراسة الحالية الوقوف على المشاكل المصطلحية التي تضرب بالمعجم المختص المعرّب من كل جانب، والحاجة الماسة لتحسين أدائه، ولا يتم ذلك إلا عن طريق الكشف عن نقاط ضعفه والسعي إلى استبدالها بنقاط قوة تجعلها مراجع فعالة وناجعة. ونحن نضع المعجم المتخصص في ميزان التعليمية ونعاين محاسنه ومساوئه، وهو في الأساس موجه للمختصين، تساءلنا عن جدوى إقحام المتعلمين في تخصص الترجمة في المشاكل المصطلحية التي تعاني منها مختلف الأدوات المصطلحية عوض التفكير في تزويدهم بمسارد خاصة بكل تخصص تكون خالية على الأقل من مشكلتي الترادف وتعدد المعاني يتواتر على استعمالها المتعلمون حتى تغدو مراجع لا غنى عنها بل مراجع إلزامية يتعين على المترجمين التقيد بها.

ذلك يعني أن المسارد التي توجه للمتعلمين في الترجمة ينبغي أن يتوخى في إعدادها ما يلي:

- الخلو من ظاهرة الترادف المصطلحي في المداخل الأجنبية والحرص على تكريس مدخل لكل مصطلح على حدة وكذلك الحرص على تفادي كل مظاهر الترادف المحتملة والمذكورة آنفا.
- الخلو من ظاهرة التعدد المصطلحي في المداخل العربية والحرص على اختيار المقابلات التي تتماشى مع الاستعمال ببعديه الزمني والمكاني وتجاوز أسباب الفوضى الاصطلاحية من تخوف وتحفظ وتردد.
- الاتسام بالأصالة والحرص على تطبيق مبدأ تفضيل الترجمة بالتكافؤ على النقل بالاقتراض كلما كان ذلك ممكنا.

الهوامش:

1- Durieux, Christine (1990), « *la recherche documentaire en traduction technique : une condition nécessaire et suffisante* ». Meta, journal des traducteurs/ vol .35, n°4, 1990, p. 696 – 675, p : 673–1

2- كحيل، سعيدة (تعليمية الترجمة المصطلحية)، مجلة الممارسات اللغوية، العدد 02، 2011(84-107) ص. 11.

3- دوريو، كريستين (2007) أسس تدريس الترجمة التقنية، تر. هدى مقنص، المنظمة العربية للترجمة،بيروت لبنان،ط 1.

4- Durieux, ch. (1997) (pseudo synonymes en langue de spécialité, C, I, E, L. université de Caen 14)

5- Dubuc, Robert (2000) Manuel Pratique de Terminologie Générale, linguatech, 4ème édition. P.95.

6- حسب ما جاء في تقديم المعجم.

قائـــــــمـــــــــــة المـــــــــــراجـــــــــــع:

المراجع بالعربية:

- الديداوي، محمد، (2008) إشكالية وضع المصطلح المتخصص وتوحيده و توصيله و تفهيمه وحوسبته،مكتب الأمم المتحدة، جونيف.

- دوريو، كريستين (2007) أسس تدريس الترجمة التقنية، تر : هدى مقنص ،المنظمة العربية للترجمة،بيروت لبنان،ط1 .

- عزي، الأخضر(2004) دراسة تحليلية لصعوبات الترجمة التطبيقية للكتب الاقتصادية الجامعية في الجزائر، مداخلة علمية قدمت في إطار الملتقى الدولي الرابع حول" استراتيجية الترجمة " الرهانات الاقتصادية للترجمة، كلية الآداب واللغات والفنون ،قسم الترجمة ، جامعة وهران السانية (10- 11- مايو 2004).

- كحيل، سعيدة (تعليمية الترجمة المصطلحية)، مجلة الممارسات اللغوية، العدد 02، 2011(84-107).

المراجع بالفرنسية:

- Ammour, Elisabeth J. (1999), « La recherche documentaire dans l'enseignement de la traduction », Communication présentée au XVe Congrès mondial de la F.I.T., *Traduction –Transition*, Mons, Belgique, du 6 au 10 août 1999, vol. I, p. 24-42.

- Ballard, Michel (1984) *La traduction : de la théorie à la didactique*, Presses Universitaires de Lille.

- Dubuc, Robert (2002), Manuel Pratique de Terminologie Générale, Linguatech, 4edition ;

- Durieux, Christine (1988) *Fondements didactiques de la Traduction technique*, Paris, Didier.

- Durieux, Christine (1990) « *la recherche documentaire en traduction technique : une condition nécessaire et suffisante* ». Meta, journal des traducteurs/ vol .35, n°4, p. 696-675.http://id.erudit.org.

- Durieux, Christine (1997) (pseudo-synonymes en langue de spécialité, C, I, E, L. université de Caen.www.dlls.univr.it/documenti/Avviso/all/all695140.**pdf**.

- Gémar, Jean-Claude (1996) « *Les sept principes cardinaux d'une didactique de la traduction* » Meta : journal des traducteurs / Meta: Translators' Journal, vol. 41, n° 3, p. 495-505.http://id.erudit.org.

- Gouadec, Daniel. (2006) « Terminologie, traduction et rédaction spécialisées. », in *Langages* n°157, mars 2006.

- Lerat, Pierre (1995), *Les langues spécialisées*, PUF, Paris.

- Plassard, Freddie. « De la recherche documentaire à l'intégration des connaissances en didactique de la traduction », Université Paris III – Sorbonne Nouvelle.